المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

15/04/2013

المساء ALMASSAE

بوخبزة: التقرير الأممي يحمل نوعا من التوازن والقوى الكبرى تستعجل حل الملف

قضية الصحراء.. الملف الذي لم يعد يحتمل مزيدا من الانتظار

2039/16-17

المهدي السجاري

بلغة دبلوماسية متوازنة، قدم الأمين العام للأمم المتحدة التقرير السنوي حول الوضع في الصحراء، في ظل متغيرات سياسية وأمنية جعلت التقرير الأخير يدق ناقوس الخطر حول التهديدات التي يمثلها استمرار مشكل الصحراء، ليس فقط على مستوى التوازنات الإقليمية والأوضاع الأمنية في المنطقة، ولكن أيضا كنزاع أصبح يؤرق بال الدول الكبرى بشكل غير مسبوق.

ووضع التقرير الأممي مشكل الصحراء في إطار التحديات المختلفة التي يطرحها، خاصة تطورات الوضع في مالي، حيث أورد التقرير أن هناك اهتماما شديدا لدى مجموعة أصدقاء الصحراء بإيجاد حل لهذا النزاع وتفادي استئناف الأعمال العدائية، حيث وصفت إحدى الدول، التي قام المبعوث الشخصي بزيارتها، الحالة في المخيمات بالقنبلة الموقوتة»، غير أن الوضع في مالي، حسب ما أورده التقرير، لم يوفر لحد الآن زخما جديدا للمفاوضات على الرغم من التهديدات التي يشكلها.

وما يزيد في حدة التحديات المرتبطة بالوضع بتندوف»، في علاقته بالتطورات الجارية بدولة مالي، انسداد الأفق وحالة الإحباط لدى الشباب الصحراوي، حيث أكد التقرير أن هذه الإحباطات تجعل الشباب هدفا مغريا للتجنيد من قبل الشبكات الإجرامية والإرهابية في منطقة الساحل والصحراء.

ولم يفوت التقرير الأممي الإشارة إلى الدور الجزائري في أي حل مرتقب للملف، خاصة أنه أكد على «ضرورة المضي قدما في تحسين العلاقات بين المغرب والجزائر، وتبادل الزيارات على المستوى الوزاري الذي أدى إلى زيادة الاتصالات والتعاون بين الطرفين»، حيث حث الأمين العام للأمم المتحدة البلدين على «مضاعفة جهودهما لكي يتسنى لهما التمتع بالفوائد التي يمكن أن يجنياها من تحسين العلاقات وفتح حدودهما المشتركة تحقيقا لمصلحة المنطقة ومصلحة المجتمع الدولي ككل».

وفي هذا السياق، يرى محمد العمراني بوخبزة، أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية بجامعة عبد المالك السعدي بطنجة، أن «الملاحظة الأولى على مستوى التقرير هي عودة ثقة المغرب في المبعوث الأممي، وهذا تحول إيجابي، والملاحظ هو نوع من التوازن في تقرير روس بعدما لوحظ سابقا أن هناك انحيازا واضحا للمبعوث الأممي لصالح الطرف الآخر».

والملاحظة الثانية التي يثيرها العمراني بوخبزة، تتمثل في أن «التقرير الأممي قدم قراءة في القضية بشكل غير معزول عن الإطار الذي توجد فيه قضية الصحراء، لأنه فيما قبل كان الحديث عن الملف كأنه يهم ثلاثة أطراف، لكنه اليوم لم يعد مرتبطا فقط بهذه الأطراف الثلاثة، لأن هناك واقعا في دول جنوب الصحراء والساحل ومستجدات أمنية تؤرق القوى الكبرى».

وتحدث أستاذ العلاقات الدولية عن وجود «مشكل آخر يتعلق بانتشار الأسلحة خاصة بعد انهيار نظام القذافي وظهور قوة كبيرة في المنطقة لم تعد محصورة في الحدود الجغرافية لإقليم دولة معينة، وهناك من تحدث عن تنظيم القاعدة والتنظيمات الموالية له، والمعطى الآخر هو أن التقارير تتحدث عن تورط عناصر من البوليساريو في حالات تتعلق بالحروب أو اختطاف رعايا دول أجنبية، وكذلك أن هناك نقاش حول مال المساعدات التي تمنح لمخيمات تندوف، وبالتالي السياق لم يعد يسمح بنظرة تجزيئية للقضية».

وأكد بوخبزة أنه «عندما أثار المغرب حيادية المبعوث الأممي فإنه وضع النقط على الحروف، ولا بد أن هناك «صفقة» ما بين الأمين العام للأمم المتحدة والمغرب، إضافة إلى الاتصالات الهاتفية بين الملك محمد السادس والأمين العام للأمم المتحدة حول طلب المغرب سحب الثقة من روس، وربما أن هذا دفع المبعوث الأممي إلى أن يعيد النظر في منهجية الاشتغال، ثم أن يعيد النظر في طريقة إعداد التقارير»، حيث سجل أنه «على هذا المستوى كان من المتوقع أن يكون التقرير الذي سيعده في آخر المطاف محايدا وألا يكون منحازا كما كانت العادة في السابق».

وشدد بوخبزة على أن «السياق لم يعد يسمح بالانحياز لأن هناك قوى كبرى عبرت بشكل علني وواضح عن دعمها لمشروع الحكم الذاتي، وهذا المعطى يجب أن يأخذ بعين الاعتبار من قبل المبعوث الأممي، لأنه اتضح جليا بأن الحل السياسي هو الأنجع وأن المشروع المقدم هو حل سياسي، فهو مشروع سياسي لحل هذا الإشكال».

لكن المثير في التقرير هو الموقف من قضية حقوق الإنسان، التي شكلت محطة مواجهات متكررة بين الأطراف المتنازعة، بل وتحولت إلى «فزاعة» تروج لها الأطراف الأخرى كلما سنحت لها الفرصة بذلك، في محاولة لطمس حقيقة الأوضاع في مخيمات اللاجئين في تندوف فوق التراب الجزائري.

> رغم استعجالية إيجاد حل لملف الصحراء فإن الموقف الجزائري يبقى عائقا أساسيا أمام إنهاء نزاع مفتعل عمر لعقود

وعلى الرغم من إشادة التقرير بالجهود التي بذلها المغرب على مستوى حقوق الإنسان، والدور الذي لعبه المجلس الوطني، وأيضا فتح المجال أمام المنظمات الدولية لزيارة المنطقة، فإنه تضمن موقفا سيشكل تحديا حقيقيا للدبلوماسية المغربية، وهو الوارد في باب التوصيات والملاحظات، حيث أكد التقرير أن «الحاجة إلى رصد مستقل وحيادي وشامل ومستمر لحالة حقوق الإنسان في كل من الصحراء والمخيمات تصبح أكثر إلحاحا».

ويعتبر هذا الموقف، حسب المراقبين، تحولا في زاوية النظر لمسألة حقوق الإنسان، رغم أن التقرير وقف على نفس المسافة من كلا الأطراف وأنه لم يحدد ماهية هذا الرصد المستقل والحيادي والشامل إن كان يتعلق بتوسيع صلاحيات بعثة «المينورسو» أو صيغة أخرى لمراقبة حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يحتم على الدبلوماسية المغربية حسب المراقبين رفع درجة اليقظة والحذر وتأكيد دعم الحلفاء، خاصة فرنسا، للموقف المغربي الرافض لأي توسيع لصلاحيات المينورسو.

وفي هذا الإطار، يؤكد العمراني بوخبزة أن «المغرب لم يعد يدافع فقط على مستوى ملف حقوق الإنسان بل أصبح بدوره يثير الوضعية في المخيمات، لأنه فيما قبل كان المغرب يدافع فقط ضد ادعاءات الأطراف الأخرى بوجود انتهاك لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، ولكنه أصبح اليوم يحاول أن يكون في موقع هجوم عندما يثير وضعية حقوق الإنسان في المخيمات ويطالب بضرورة إحصاء اللاجئين ووقوف المنظمات الدولية بشكل مباشر على الوضعية في المخيمات».

واعتبر المتحدث ذاته أنه «بشكل عام فملف حقوق الإنسان لم يحمل مستجدات، وأن التقرير كان نوعا ما متوازنا لا يتسم بالانحياز التام للطرف الآخر، إضافة إلى الإلحاح على ضرورة الإسراع بحل النزاع بالنظر لانعكاساته، ليس على العلاقات الثنائية المغربية -الجزائرية فقط، ولكن أيضا على الوضع في المنطقة، خاصة وأن القوى الكبرى أصبحت الآن على وعي وعلم بأن هناك استعجالية لضرورة حل هذا النزاع وعدم تأجيله، لأنه فيما قبل كان التأجيل يخدم أجندة بعض الدول الكبرى ولكن أصبح مطلبا لهذه الدول».

ورغم استعجالية إيجاد حل لملف الصحراء، فإن الموقف الجزائري يبقى عائقا أساسيا أمام إنهاء نزاع مفتعل عمر لعقود، ليبقى المبعوث الأممي إلى الصحراء يحاول في كل مرة إقناع الطرف الجزائري بضرورة إنهاء حالة «الحرب الباردة» مع المغرب، الذي يمد يده لإنهاء حالة الركود والاحتقان بما يخدم مصلحة شعوب المنطقة ويستتب الأمن والاستقرار.

الملك محمد السادس يستقبل كريستوفر روس المبعوث الأممي في قضية الصحراء.

(و.م.ع)

لكريني: الأمم المتحدة تسعى نحو المزيد من التنسيق بين المغرب والجزائر

الدول العظمى تدفع نحو حل لملف الصحراء الذي طال أمده

محمد الرسمي

بغض النظر عن محاولة إحياء مسلسل المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو، والذي دخل إلى غرفة الانتظار لمدة طويلة، كان من اللافت خلال الزيارة التي قام بها كريستوفر روس، المبعوث الأممي إلى المنطقة، والتي شملت بالإضافة إلى المغرب كلا من الجزائر وموريطانيا ومخيمات جبهة البوليساريو، تأكيده في تصريحاته الصحفية في مختلف هذه المحطات على ضرورة إيجاد حل سريع لقضية الصحراء يرضي كل الأطراف، وتحذيره من انعكاس طول أمد هذا الصراع على الأوضاع المتدهورة أصلا في دول مجموعة الساحل والصحراء، وهو نفس المعطى الذي ركز عليه التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة الذي صدر الأسبوع الماضي، وهو ما يعكس قلق المنتظم الدولي من إطالة أمد النزاع، خاصة أن الأوضاع في مالي شهدت تطورات خطيرة، استدعت تدخل القوات الفرنسية تحت غطاء أممي، بعد سيطرة الجماعات الإسلامية المتشددة على عدة مناطق في شمال البلاد.

تطابق وجهات النظر بين الأمين العام الأممي ومبعوثه الخاص إلى الصحراء، جاء ليترجم قلق المجتمع الدولي حول التطورات الخطيرة التي تعرفها المنطقة، خاصة في ظل انعدام التنسيق الأمني بين دولتين مهمتين هما المغرب والجزائر، وهو ما يرجعه المراقبون، بالدرجة الأولى، إلى قضية الصحراء التي تقف حجر عثرة في وجه التقارب بين البلدين الجارين، خاصة أنهما يضعان قضية الصحراء على رأس أجندتهما الدبلوماسية، مما يعني أن هناك احتمالا لممارسة ضغوط دولية وأممية على البلدين من أجل تليين مواقفهما، وهو ما يعززه ما أشيع مؤخرا عن موافقة قيادة البلدين على أن يتكفل المبعوث الأممي إلى الصحراء كريستوفر روس، بمهمة الوساطة بين القيادتين، في سعي إلى إذابة الجليد، وتسهيل إعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات.

التقرير انتقد، ضمنيا، غياب التنسيق الأمني بين المغرب والجزائر، وهو ما يفسره إدريس لكريني، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاضي عياض بمراكش، بالتنافر وعدم التوافق الحاصلين بين المغرب والجزائر، واللذين كانا من أهم العوامل التي ساهمت في دخول الأطراف الدولية على خط أزمة مالي، إضافة إلى الارتباك الحاصل في دول المنطقة في التعاطي مع القضايا الأمنية، خاصة من طرف الدول المغاربية، وهو ما يسمح بتزايد عدد الجماعات المسلحة، في ظل فشل مقاربات هذه الدول في التعاطي مع هذه الجماعات، «دون أن ننسى أن الجزائر كانت تحاول دائما استبعاد المغرب من الملفات الأمنية في المنطقة، وهو ما ينطوي على نوع من عدم التقدير للمخاطر التي تواجه كافة دول المنطقة، خاصة في ظل انتشار السلاح عقب سقوط نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، وهو ما يحتم المزيد من التنسيق الأمني بين البلدين مستقبلا».

> بدون تقارب بين المغرب والجزائر لن تكون الأجواء مناسبة لإجراء مفاوضات جادة وبناءة لحل قضية الصحراء

واعتبر مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات في تصريحه لـ«المساء»، أن منطقة الساحل والصحراء توفر مساحات شاسعة لانتشار الجماعات المسلحة، في ظل غياب شبه تام لسلطة هذه الدول على جزء كبير من مناطقها، إضافة إلى أن غياب التنمية عن هذه الدول، يجعلها مجالا خصبا لانتشار فكر هذه الجماعات، «وهي الجماعات التي لم تعد تهدد منطقة الساحل والصحراء فقط، بل امتدت تهديداتها إلى السلم والأمن الدوليين، ونحن نعرف أن المنطقة استراتيجية، وهناك عدة قضايا تربط بين دول ضفتي المتوسط، في علاقة بالهجرة والاستثمارات والقضايا الأمنية والتعاون الاقتصادي، كما يبدو أنه هناك ضغط من المجتمع الدولي مفاده أن استمرار النزاعات في المنطقة، وعدم بلورة حلول منسجمة بين دول المنطقة في إطار من التعاون والتنسيق، سيكون عامل دعم لحضور هذه المنظمات والجماعات المسلحة».

وقبل صدور التقرير الأخير للأمم المتحدة، الذي تحدث عن علاقة النزاع حول الصحراء بالأوضاع الصعبة في دول الساحل والصحراء، سبق لعدة مراكز بحث ومنظمات دولية أن أشارت إلى علاقة جبهة البوليساريو ببعض التنظيمات المتشددة التي تقاتل في شمال مالي، في ظل الحديث عن اختيار مجموعة من الشباب المنتمين للمخيمات الالتحاق بفروع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وهو ما يدفع لكريني إلى القول بأن تقرير الأمين العام الأممي الأخير يشير، ضمنيا، إلى جبهة البوليساريو، خاصة وأنها لوحت غير ما مرة بالعودة إلى العمل المسلح، عكس رغبة المجتمع الدولي الذي يرغب في حل سلمي لقضية الصحراء، وهو ما دفع بان كي مون إلى التركيز على تدعيم العلاقات المغربية الجزائرية، وهو أمر مهم جدا، لأنه بدون تقارب بين المغرب والجزائر لن تكون الأجواء مناسبة لإجراء مفاوضات جادة وبناءة لحل قضية الصحراء، يمكن أن تعطي أكلها مستقبلا.

ويبدو أن فرنسا ومعها باقي الدول الكبرى، التي تملك عدة مصالح في المنطقة، والتي تعتزم الانسحاب قريبا من شمال مالي، لا تريد أن تترك في المنطقة مجالا خصبا آخر لنمو جماعات متطرفة بعد القضاء على معظمها في شمال مالي، وهو ما تحذر مراكز الدراسات من أن مخيمات تندوف قد تكون المكان الأنسب للجوء زعامات هذه الجماعات المتشددة، في ظل غياب الرقابة الأمنية المشددة للجزائر، وتورط العديد من قادة جبهة البوليساريو في شبكات التهريب المرتبطة بدورها بالتنظيمات المتشددة التي تنشط بين دول المنطقة، وهو ما يفسره الضغط الذي من المحتمل أن تمارسه الدول العظمى على أطراف النزاع، خاصة الجزائر وجبهة البوليساريو، من أجل التوصل إلى حل في أقرب الآجال الممكنة.

حاوره - المهدي السجاري

– ما هي قراءتك لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الوضع في الصحراء، وهل يمكن اعتبار مضامين التقرير إيجابية بالنسبة للموقف المغربي؟

● في اعتقادي الشخصي هذا التقرير يشكل منعطفا في موقف الأمين العام للأمم المتحدة وتعامله الذي يتمثل في اعتبار الجزائر بمثابة طرف أساسي في أي تسوية محتملة في المستقبل، وقد ظهر هذا في عنصرين أولهما مسالة فتح الحدود المغلقة بين الدوليتين، وثانيهما يهم مسالة التكامل بين المغرب والجزائر وبلدان المغرب الغربي. لكن التقرير الح على نقطة أكثر أهمية وهي أن ما يجري في منطقة الصحراء والساحل ومالي يشكل ارتباطا قويا في إطار استراتيجية شمولية للتسوية تشمل المنطقتين معا، وهذا في حد ذاته مهم، خاصة أن الأمين العام ومبعوثه الشخصي الحا على أن كل الأطراف أصبحت تعتقد بأن التوصل إلى تسوية عاجلة لمشكلة الصحراء يخدم الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وهذه هي النقط الأساسية التي شكلت تطورا نوعيا في تقرير الأمين العام وفي التقرير الذي أعده كريستوفر روس، وأعتقد أن استقبال هذا الأخير من طرف العاهل المغربي كان تعبيرا عن كون المغرب لم يعد يرفض وجود روس كطرف في معادلة التسوية والمفاوضات وحتى كطرف في معادلة الوساطة بين المغرب والجزائر في الاتجاه الذي رسمه تقرير الأمين العام.

– هل هذا يعني أن قضية الصحراء لم تعد مجرد صراع إقليمي ولكن أخذت بعدا دوليا؟

● بالتأكيد هو صراع إقليمي منذ مدة طويلة، لكن صبغته الدولية وأولويات الاهتمام أصبحت الآن بشكل واضح فبلدان الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة لا تنظر إلى قضية الصحراء كمعضلة إقليمية تتطلب في حد ذاتها حلا، ولكن أصبحت تنظر إليها في علاقة وثيقة بما يجري في منطقة الساحل وجنوب الصحراء على أساس أن المسالة تهم أخذ الرهائن واحتجازهم من طرف العصابات الإرهابية وزعزعة استقرار دول ذات سيادة بما فيها مالي، وإمكانية نقل القوات لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة. وهذه البلدان واعية بأن كل خلخلة للتوازن الإقليمي من خلال هذه القوة المتطرفة من شانها أن تنعكس على منطقة البحر المتوسط وبالتالي على العلاقات بين الشمال والجنوب. وهنا أظن أن قضية الصحراء لا تكتسي اليوم نفس الأهمية إلا بقدر ما يمكنها أن تؤثر على مسالة الاستقرار والأمن في منطقة

الساحل والصحراء والمتوسط.

– كيف تحلل حضور الوضع بمالي بشكل بارز في التقرير؟

● بطبيعة الحال المغرب نبه منذ البداية إلى أن هناك ارتباطا وثيقا بين ما يجري في مالي والصحراء، وأكبر حجة على ذلك هو انغماس مجموعة من المقاتلين للبوليساريو في مجال التطرف، بل دخولهم إلى منطقة جنوب الصحراء وارتباطهم بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وعلينا أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام نقل بهذا الخصوص عن أحد الوزراء في المنطقة أن ما يجري في تندوف هو في الحقيقة بمثابة قنبلة موقوتة قد تنعكس بشكل خطير على مستقبل المنطقة كنتيجة حتمية لظاهرة فقدان الأمل، التي أصبحت تهيمن على الشباب الصحراوي في تندوف. وفقدان الأمل يمكنه أن يتطور تدريجيا إلى نوع من التطرف والدخول في حلقة العنف، خاصة أن الجماعات الإرهابية في المنطقة تتوفر على إمكانيات مالية هائلة يمكن أن توظفها في استقطاب هؤلاء الشبان الصحراويين. ثم هناك ظاهرة انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام معمر القذافي بكميات كبيرة جدا ووضع هذه الأسلحة للإرهابيين وإمكانية وصوله إلى مخيمات تندوف من شأنه أن يشكل عنصرا لخلخلة الاستقرار ليس فقط فيما يتعلق بمنطقة الصحراء ولكن حتى فيما يتعلق بالوضع في جنوب الجزائر نفسها.

– الملاحظ أيضا في التقرير هو حديثه عن هيئة مستقلة للإشراف على وضعية حقوق الإنسان، سواء في الصحراء أو تندوف. هل هذا يشكل تحولا في موقف الأمين العام؟

● أعتقد أن هذه هي النقطة الوحيدة التي يمكن أعتبارها تمس بمصالح المغرب، لأن التقرير أشار إلى وجود خروقات لحقوق الإنسان، سواء في إقليم الصحراء أو في تندوف، فهو من هذا الجانب حاول أن يخلق نوعا من التوازن فيما يخص تندوف والصحراء بخصوص إمكانية المراقبة. وهذا يعني أن مناقشة الموضوع أمام مجلس الأمن قد تعرف وجهات نظر تتجه إلى وضع مراقبين لحقوق الإنسان في الصحراء ومراقبين في تندوف في نفس الوقت. لكن السؤال المطروح هو هل ستقبل الجزائر بوجود مراقبين لمسألة حقوق الإنسان في تندوف؟ وحتى بالنسبة لموضوع اللاجئين وهذا سؤال مهم أيضا لأن الجزائر لحد الآن ترفض حتى إحصاء هؤلاء اللاجئين فبالأحرى تنصيب مراقبين لحقوق الإنسان هناك. ولاحظنا في قضية مصطفى ولد سلمى كيف أن توجهه لدعم مسلسل الحكم الذاتي جعله ينفى من الإقليم وجعل عائلته تتعرض للزجر والردع، وبالتالي هذه المسألة ستطرح أمام مجلس الأمن بهذه الصورة بوجود تجاوز بين المراقبة الخاصة لحقوق الإنسان في الصحراء وكذلك في تندوف. لكن أعتقد أن من واجب المغرب أن يقف في مواجهة مثل هذا التطور، لأنه سيشكل تراجعا عن القرارات السابقة. لا ننسى أن مجلس الأمن في قرار سابق كان قد أشاد بقوة بما قام به المغرب في المنطقة على مستوى حقوق الإنسان، خاصة تاسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإنشاء فرعين لهذا المجلس في الداخلة والعيون. وبالتالي تجاوز صلاحيات المجلس في مسألة حقوق الإنسان، وهو مجلس أثبت حياديته وموضوعيته في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والقول اليوم من طرف الأمين العام بأن هذه المسألة تتطلب مراقبة مستقلة ومحايدة وشاملة في كل من الصحراء وتندوف هذا يمس بمصالح المغرب، علما بأن الجزائر بالخصوص تحاول التوجه إلى القول بأن المغرب يريد استغلال أحداث الساحل في التوصل إلى تكييف مختلف في قضية الصحراء.

– كيف تتوقع أن يكون النقاش في مجلس الأمن بخصوص

الأمين العام ومبعوثه الشخصي ألحا على كل الأطراف بأن تسوية مشكلة الصحراء يخدم الأمن في منطقة الساحل

هذه النقطة؟

● أعتقد أنه على مستوى مجلس الأمن سيكون هناك نقاش حامي الوطيس حول هذا الموضوع، والسؤال المطروح هو هل ستحافظ فرنسا على موقفها المبدئي فيما يتعلق بدعم المغرب ورفضه أي إسناد لمهمة حقوق الإنسان للمينورسو أو جهة أخرى، خاصة أن التقرير الذي وضعه الأمين العام أشار إلى ضرورة رفع عدد أعضاء المينورسو. فهل هذا فيه التلويح إلى إمكانية توسيع حتى صلاحياته واختصاصاته الموضوعية؟ أعتقد بأن دورة مجلس الأمن ستكون ساخنة في هذا الاتجاه، وسيعرف عما إذا كانت فرنسا ستستمر في مساندة الموقف المغربي في رفضه هذه الإضافة لصلاحيات المينورسو، أم إنها قد تتراجع بعد وصول الاشتراكيين إلى الحكم.

– ماذا عن الموقف الجزائري الذي تصفه بـ«المبدئي»؟

● هو ليس موقفا مبدئيا على الإطلاق، بل موقف مصلحي قبل كل شيء ويتضمن نوعا من الانتهازية السياسية في التعامل مع الموضوع، وهذا مرتبط بدور المؤسسة العسكرية وبالتحولات التي عرفها المناخ السياسي في الجزائر. وعلينا ألا ننسى أن موقف الجزائر كان متجها فعلا نحو التغيير قبل شهر ماي الماضي، عندما كان ينتظر أن تكون نسبة الإسلاميين في الوصول إلى الحكم مرتفعة، وبان هناك تغييرا ستعرفه الساحة السياسية بعد الانتخابات. وهذا ما دفع النظام الحالي إلى فتح آفاق التعاون الثنائي مع المغرب خلال الزيارات المتبادلة بين الوزراء من خلال التبشير بفتح الحدود. لكن كل هذه التطورات منذ انتخابات ماي وتركيز سلطة جبهة التحرير الجزائرية والمؤسسة العسكرية بدد هذه الآمال والنظام الجزائري اليوم يعود إلى التمسك بنفس المواقف المتصلبة بخصوص إيجاد تسوية للنزاع، بل ذهب الأمر بهم إلى اتهام المغرب بأنه يستغل أحداث الساحل كوسيلة لدفع الجزائر إلى تغيير موقفها الذي تعتبره مبدئيا. أظن أن ضغوط القوى الكبرى فيما يتعلق بالسلام والأمن والساحل والصحراء هي وحدها التي من شأنها أن تغير موقف الجزائر، خاصة إذا ظهر واضحا أن هناك تورطا لمقاتلي البوليساريو في عمليات إرهابية وإذا ظهر أن هناك وصولا للتهديد إلى منطقة جنوب الجزائر مجددا وحتى إلى الصحراء. فهذه الأشياء يمكن فعلا أن تحرك الرأي العام العالمي والدول الكبرى لممارسة مزيد من الضغط للتوصل إلى حل سياسي للصحراء.

تقرير بان كيمون: الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب تعيق استقرار المنطقة

احزرير يرى أن «العدائية الجزائرية تجاه المغرب غير مبررة»

مصطفى الحجري

وضع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء المسؤولين الجزائريين في وضع حرج، بعد أن دعا إلى ضرورة فتح الحدود لما فيه مصلحة المنطقة والمجتمع الدولي ككل، وهو التصريح الذي سبقته عدة دعوات من قوى غربية تشدد على أن المفتاح لإبعاد شبح الإرهاب وخلق تنمية اقتصادية، يمر عبر خلق مناخ يمكن من إيجاد آلية للتعاون والتنسيق الأمني.

بان كيمون أشار بشكل واضح إلى أن الأمم المتحدة أصبحت تنظر بقلق كبير إلى الهشاشة الأمنية التي تزحف على المنطقة، بعد تمكن الجماعات الإرهابية من تنظيم صفوفها وضمان التمويل والسلاح، وهو القلق الذي امتد إلى وضع قوات المينورسو.

وجاء موقف الأمم المتحدة بعد التقارير الاستخباراتية التي صدرت عن عدة دول غربية بخصوص خطورة الوضع الأمني الذي أصبح يهدد دول الساحل وشمال إفريقيا، وإمكانية تحول مخيمات تندوف إلى وكر لتفريخ متطرفين ومقاتلين لفائدة الجماعات الإرهابية التي أعلن بعضها ولاءه لتنظيم القاعدة، ومن هنا يؤكد عدد من المتتبعين أن تقرير بان كيمون هو رسالة واضحة للجزائر من أجل تحمل مسؤوليتها إزاء أي انزلاق أو تأخير قد يقود المنطقة إلى الغرق في مستنقع الإرهاب.

وفي هذا الصدد، اعتبر عبد المالك احزرير، استاذ العلوم السياسية بجامعة المولى إسماعيل بمكناس، أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رسم صورة واضحة عن القناعة التي وصل إليها المجتمع الدولي إزاء قضية الصحراء، بعد الإجماع على ضرورة إيجاد حل لهذا النزاع المفتعل في أقرب الآجال مع التأكيد على تزكية المقترح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي.

وقال احزرير إن الدائرة بدأت تضيق على التعنت الجزائري الذي حاول العودة إلى الوراء من خلال الحديث عن الاستفتاء، الذي كان منذ بدايته مشروطا، واشار إلى أن تقرير بان كيمون هو تأكيد على أن القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ستعمل في اتجاه الضغط على الجزائر بحكم أن تحدي الإرهاب أصبح خطرا يهدد المنطقة والقارة الإفريقية، وبالتالي فإن حل مشكل الصحراء، والعمل على فتح الحدود سيضمن تطوير المسار الديمقراطي بالمنطقة، وسيعمل على جلب مزيد من الاستثمارات التي من شأنها تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والقطع مع الظروف المنتجة للإرهاب والتطرف. تقرير بان كيمون جاء ايضا في سياق تميز بعدد من التطورات من بينها مشاركة المغرب في لقاء وزراء داخلية الضفة الغربية لحوض المتوسط بالجزائر، حيث عبر وزير الداخلية المغربي امحند العنصر عن رغبة المغرب الصادقة في تطوير العلاقات المغربية الجزائرية بحكم أن الجغرافيا والتاريخ يفرضان ذلك، إضافة إلى تأكيد الملك محمد السادس خلال اجتماعه مع المبعوث الأممي كريستوفر روس على أن المغرب متمسك بـ «تعميق علاقات الأخوة وحسن الجوار مع الجزائر» والتزامه بتفعيل الاتحاد المغاربي وبناء فضاء جديد «قادر على الاستجابة للتحديات والتهديدات المتعددة التي تواجهها المنطقة».

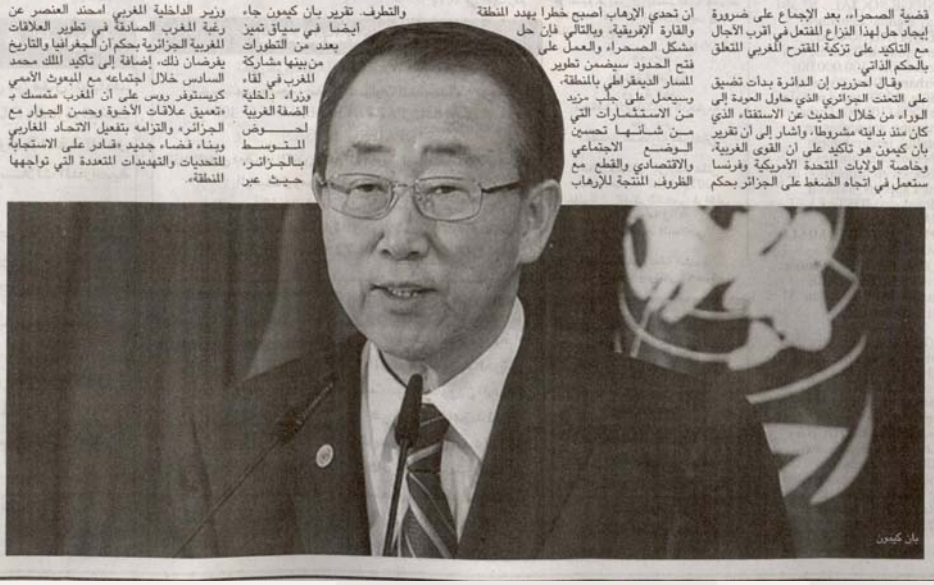
بان كيمون

في مقابل هذه الدعوات لم تجد الجزائر بدا من أن تظل وفية لسياسة الهروب إلى الأمام التي تنهجها بعد أن اتهمت المسؤولين المغاربة بالضغط عليها في ملف الحدود المغلقة، وتبني خطاب مزدوج.

وفي محاولة لتبرير موقفها أمام الرأي العام الجزائري لجأت من جديد لاستعمال فزاعة المخدرات بعد أن شرعت عدة وسائل إعلام جزائرية مقربة من النظام في نشر تقارير تحذر فيها من أن فتح الحدود مع المغرب سيغرق الجزائر بالمخدرات، علما أن وزير الداخلية المغربي أبدى ردا صريحا ومباشرا من العاصمة الجزائرية عندما قال إنه «إذا كان سبب غلق الحدود البرية الجزائرية المغربية يتعلق بتدفق المخدرات من المغرب، فلن تفتح الحدود بيننا أبدا».

وتعليقا على ذلك اعتبر احزرير أن الجزائر تغالط نفسها بحكم أن التذرع بممر المخدرات، يخفي حقيقة أن فتح الحدود سيضمن مأسسة التبادل، والقطع مع الاقتصاد غير المهيكل الذي يجعل المغرب والجزائر يتكبدان خسائر اقتصادية، وقال احزرير إن فتح الحدود، وحسب ما اكدته عدد من التقارير الاوروبية سيكون مفتاحا لحل عدد من المشاكل، ومن ضمنها التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة، وأضاف أن الكراهية التي تتعامل بها السلطات الجزائرية مع المغرب، ومع الدعوات الهادفة إلى تطبيع العلاقات وفتح الحدود لما فيه مصلحة الشعبين «تبدو غير مقبولة وغير مبررة»، لأن الأمر يتعلق بشعبين يتقاسمان نفس العادات والتقاليد واللغة وليس بين دولتين لهما صراع إيديولوجي كما هو حاصل بين كوريا الشمالية والجنوبية.

اليزمي يحرج الحكومة والبرلمان بقانون غسل أموال الإرهاب

بعد مذكرته حول حصانة العسكريين

1037/1-2

■ الرباط أخبار اليوم ■

في الوقت الذي صادقت فيه الأغلبية والمعارضة، بالإجماع، خلال الدورة الاستثنائية الأخيرة، على مشروع قانون يتعلق بمكافحة غسل أموال تمويل الإرهاب، خرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليلعب دور المعارض للحكومة من خلال مذكرة جديدة، هي الثانية له في عهد حكومة بنكيران، بعد مذكرته حول قانون حصانة العسكر.

الفتوى الجديدة لمجلس إدريس اليزمي انتقدت سكوت قانون غسل الأموال عن تحديد الفعل الإرهابي، حيث اشترطت أن يبقى مجال تطبيق قانون غسل أموال الإرهاب رهينا بتعريف الجرائم المعتبرة أفعالا إرهابية.

ويقترح المجلس استلهام مقتضيات المادة 5 من اتفاقية مجلس أوربا للوقاية من الإرهاب، التي تعرف «التحريض العمومي على القيام بجريمة إرهابية»، بأنه «نشر أو وضع رهن إشارة العموم رسالة بنية الحث على القيام بجريمة إرهابية، عندما يكون هذا السلوك، الذي ينادي بشكل مباشر أو غير مباشر بالقيام بجرائم إرهابية، يخلق خطر ارتكاب جريمة أو عدة جرائم إرهابية».

● التفاصيل ص 2

إدريس اليزمي

بعد مذكرته حول حصانة العسكريين

مجلس اليزمي يحرج الحكومة والبرلمان بخصوص قانون غسل أموال الإرهاب

■ الرباط- أخبار اليوم ■

أحرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان إجماع الأغلبية والمعارضة، التي صادقت، خلال الدورة الاستثنائية الماضية، على مشروع قانون يتعلق بمكافحة غسل أموال تمويل الإرهاب. ونصب مجلس اليازمي نفسه، مرة أخرى، للعب دور المعارضة للحكومة والبرلمان، من خلال مذكرة جديدة هي الثانية له في عهد حكومة بنكيران، بعد مذكرته الشهيرة حول قانون حصانة العسكر.

الفتوى الجديدة للمجلس الوطني انتقدت سكوت قانون غسل الأموال عن تحديد الفعل الإرهابي، حيث اشترطت أن مجال ونطاق تطبيق قانون غسل أموال الإرهاب يبقى رهينا بتعريف الجرائم المعتبرة أفعالا إرهابية، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة وذات أولوية لمقتضيات الفصول (218-1 إلى 218-9) من قانون مكافحة الإرهاب، فضلا عن تدقيق مدلول بعض الجرائم كالإشادة بالأفعال التي تكون جريمة إرهابية، وتدقيق مفاهيم «تقديم المساعدة أو المشورة» في إطار تمويل الإرهاب، على أن تتم هذه التعديلات في احترام تام للفصل 120 من الدستور الذي يضمن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة.

المجلس اقترح استلهام مقتضيات المادة 5 من اتفاقية مجلس أوربا للوقاية من الإرهاب، والتي تعرف «التحريض العمومي للقيام بجريمة إرهابية»، بوصفها «نشر أو وضع رهن إشارة العموم رسالة، بنية الحث على القيام بجريمة إرهابية، عندما يكون هذا السلوك، الذي ينادي بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بجرائم إرهابية، يخلق خطر إمكانية ارتكاب جريمة أو عدة جرائم إرهابية».

المادة نفسها، تضيف مذكرة المجلس، توصي الدول الأعضاء بمجلس أوربا باتخاذ الإجراءات الضرورية لتجريم التحريض العمومي على القيام بجريمة إرهابية،«عندما يتم ارتكابها قصدا».

المجلس دعا أيضا وزارة العدل إلى تبني توصيات لجنة مجلس حقوق الإنسان، في إطار فحص تقريره الدوري، والتي أوصت المغرب بتعديل تشريعه في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك بتحديد دقيق لمجاله ونطاق تطبيقه والسهر على احترام مقتضيات المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأوصى المجلس الحكومة بالأخذ بملاحظات لجنة مناهضة التعذيب أثناء فحص التقرير الدوري للمغرب، حيث عبرت عن انشغالها « لكون قانون مكافحة الإرهاب لا يتضمن تعريفا دقيقا للإرهاب، وهو تعريف ضروري بالنظر لمبدأ الشرعية، كما يتضمن القانون جرائم إرهابية كـ «الإشادة بالإرهاب» أو «التحريض عليه»، دون أن تكون مرتبطة بالضرورة بخطر ملموس للفعل العنيف».

المجلس استغل إصدار فتواه حول غسل أموال الإرهاب ليوصي الحكومة بمراجعة شاملة للقانون الجنائي، على ضوء ملاءمته مع مقتضيات الدستور، خاصة منها المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية من جهة، ومع مكونات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من جهة ثانية. في مقابل ذلك، أيد المجلس الوطني لحقوق الإنسان الصيغة الجديدة لقانون غسل الأموال، باستثناء تحديد مفهوم الفعل الإرهابي، معتبرا أن هذا القانون مطابق على العموم للمادة الثانية من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وكذلك المادة الأولى من اتفاقية مجلس أوربا المتعلقة بغسل وتتبع وحجز ومصادرة عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، فهي تعرف في مادتها الأولى «تمويل الإرهاب» بوصفه «الأعمال المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب». أما فيما يتعلق بتحديد مفهوم ممتلكات الإرهاب، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أوصى بإدخال تدقيقات جديدة على مدلول الممتلكات، وذلك باعتماد التعريف الوارد في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والتي تنص على أن مصطلح «الأموال» يحيل على أي «نوع من الأموال المادية أو غير المادية، المنقولة أو غير المنقولة، التي يحصل عليها بأي وسيلة كانت، والوثائق أو الصكوك القانونية أيا كان شكلها، بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي، والتي تدل على ملكية تلك الأموال أو مصلحة فيها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الائتمانات المصرفية، وشيكات السفر، والشيكات المصرفية، والحوالات والأسهم والأوراق المالية والسندات و«الكمبيالات» وخطابات الاعتماد».

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

كلميم

6/2735

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان- كلميم، الأحد، دورتها العادية الرابعة التي ستخصص لعرض ومناقشة تقرير الأنشطة برسم الموسم الماضي وبلورة مخطط عملها برسم السنة القادمة.

وتأتي هذه الدورة -حسب بلاغ للجنة - إعمالا بمقتضيات الظهير الشريف الصادر في فاتح مارس 2011 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ونظامه الداخلي.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان- كلميم، التي تم تنصيبها بتاريخ 21 دجنبر 2011، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

ويشمل الاختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان- كلميم، أقاليم سيدي إفني و كلميم و طانطان وآسا- الزاك.

هوامش على صراع تأبد. الأسلم هو تغيير زوايا التفكير بشأن "المعضلة الصحراء" التي عمرت طويلا بفتح حوار وطني وتقييم نتائج الانخراط فيها واستشراف تكاليف الخروج

هناك واقع مؤلم لا يمكن استمرار السكوت عنه ولا حوله، واقع يشكل تواجده نسبة كبيرة في ما آل إليه الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذا البلد، ونعني به هنا واقع الصراع في الصحراء، المغربية الغربية، جنوب المغرب شمال موريطانيا أو حتى جنوب الجزائر... ما عادت تهم التسميات، ولم يعد الاسم يحمل هوية ناطقه...

على ما يقرب نصف القرن من الصراع، بما يعنيه من نفقات عسكرية اقتطعت أساسا من القوت اليومي للمغاربة، ومن تدبير سياسي رهن تأسيس الممارسة الديمقراطية والحقوقية إلى عبث هذا التدبير، لم يزد هذا الوضع إلا تأزما واستفحالا، ويبدو انسداد الأفاق جليا يوما بعد يوم في كل تحرك وطني اتجاه هذا الملف وفي كل جولة يقوم بها مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة وكل رد فعل سلبي لإخوة لنا في الصحراء، وحدويون كانوا أم مطالبين بالانفصال...

لا يمكن الاستمرار في تسويق الوهم للمغاربة، كما دأبت الدولة على ذلك منذ عقود، والاستمرار كذلك في حجب الحقائق الميدانية منها والسياسية... الوضع هناك يزداد استفحالا وموقع المغرب يزداد سوءا سواء على مستوى التدبير المحلي للمنطقة أو على مستوى وضعه في المنتظم الدولي، السياسي منه والحقوقي...

تقديم الولايات المتحدة الأمريكية لمسودة قرار إلى مجلس الأمن الدولي يتضمن فقرة خاصة حول توسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة بالصحراء مينورسو لتشمل المراقبة و التقرير عن أوضاع حقوق الإنسان بالصحراء ومخيمات اللاجئين، ليست بالنكسة الأخيرة التي تستلزم الاستنكار والتنديد، بقدر ما كانت تستلزم، كي لا تقع هذه النكسة، تعيير تدبير هذا الملف وفق معايير حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وليس كما يفهمها سدنة المعبد المعتكفون بزوايا الدولة، والتي يفسرونها وفق مزاجهم ومصالحهم السياسية والاقتصادية...

قد يكون مشروع الحكم الذاتي المقترح للمنطقة، وبصلاحيات واسعة للنخبة الصحراوية في تدبير شؤونها السياسية والاقتصادية مثاليا وجميلا وحتى ودودا ولطيفا، لكنه يبقى دون جدوى وغير ذي معنى إن لم توافق عليها أطراف النزاع جميعها، مما يستلزم بالضرورة، ووفق الشروط السياسية الدولية، الاستماع إلى مقترحات الآخرين، والتعاطي معها بإيجابية وشجاعة، تلك الشجاعة التي تستلزم إقرار السلام وتوفير الأمن في المنطقة وتحرير المواطن المغربي من ثقل نفقات حرب لم ينتصر فيها ولا هو انهزم...

دون ذلك، سنعول على فرنسا لترفع مرة أخرى الفيتو ضد مقترح قرار لمجلس الأمن... وسنكون حالمين بهذا الصدد، نظرا للمتغيرات التي حدثت، سواء في فرنسا على المستوى الداخلي (وصول الاشتراكيون) أو على المستوى الدولي الحقوقي، الذي تمكنت جبهة البوليساريو في استثماره بشكل جيد على مستوى السنوات الثلاثة الأخيرة: تضاعف تقارير المنظمات الحقوقية الدولية، موقف بريطانيا والبرلمان الأوروبي، اعتراف السويد بالجمهورية الصحراوية ....الخ.

لعله كان استباقا غير موفق، تلك الإشادة التي حضي بها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان من الدولة، وهو ينكب على تشريح محاكمة اكديم ايزيك، ويقترح إلغاء نظر المحكمة العسكرية في القضايا التي يكون أطرافها مدنيون، بل لعله استباق أفسدته صور الفيديوهات التي تجولت العالم بعده، وهي تصور التدخل العنيف للقوات المغرب اتجاه ناشطين صحراويين أثناء زيارة مبعوث الأمين العام الأخيرة...

لعل الأسلم للمغرب هو الترحيب بهذه الآلية، ليس من باب المناورة وربح الوقت، ولكن من أجل الاستفادة من مساعدة أممية في تفعيل وإرساء مفهوم حقوق الإنسان كما هو متعارف عليه دوليا ما دامت الدولة لم تستطع تجسيده على أرض الواقع، عبر ربوع البلاد برمتها وفي الصحراء بشكل خاص...

لعل الأسلم أيضا، تغير زوايا التفكير بشأن هذه المعضلة التي عمرت طويلا، بفتح حوار وطني حولها، تقييم نتائج الانخراط فيها، واستشراف تكاليف الخروج منها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك بأخذ كل المعطيات المتوفرة على أرض الواقع، الوطنية منها والدولية....

قد يهتم مواطن اليوم للرقعة الأخيرة التي يرفع عليها علم بلاده، لكنه قبل ذلك، عليه أن يؤمن الرقعة التي تحث قدمه، ويؤمن فيها سبل عيشه الحر والكريم...

مجلس النواب يفتتح دورته بالهجوم على بنهاشم واليزمي

افتتحَ مجلس النواب دورته الربيعية بالهجوم على حفيظ بنهاشم المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث أعربت الكثير من نقاط النظام في مستهل جلسة أمس الجمعة عن استيائها من الرسالة التي وجهها بنهاشم إلى لجنة التشريع والعدل بالمجلس لمنع نائبة من زيارة سجن القنيطرة بسبب مواقفها. كما دعت الفرق النيابية المجلس الوطني لحقوق الإنسان للكف عن توجيه البرلمان ومطالبته بتغيير بعض القوانين، وخاصة بعد المصادقة عليها بيوم واحد.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يلعب دور المعارضة للحكومة والبرلمان

خرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفتوى جديدة هي الثانية من نوعها في عهد حكومة بنكيران، فبعد مذكرته التي لقيت جدلا واسعا حول قانون حصانة العسكر، انتقد المجلس سكوت قانون غسل أموال تمويل الإرهاب، المصادق عليه من طرف الأغلبية والمعارضة بالإجماع خلال الدورة الإستثنائية الماضية، عن تحديد الفعل الإرهابي.

ودعى إدريس اليزمي، إلى أن يبقى مجال تطبيق قانون غسل أموال الإرهاب رهينا بتعريف الجرائم المعتبرة أفعالا إرهابية، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة وذات أولوية لمقتضيات الفصول (1-218 إلى 9-218) من قانون مكافحة الإرهاب، فضلا عن تدقيق مدلول بعض الجرائم، كالإشادة بالأفعال التي تكون جريمة إرهابية، وتدقيق مفاهيم "تقديم المساعدة أو المشورة"، في إطار تمويل الإرهاب، على أن تتم هاته التعديلات في احترام تام للفصل 120 من الدستور والذي يضمن لكل شخص الحق في محاكمة عادلة.

غريب هذا الوطن....عليك أن تكون لا وطنيا...وانفصاليا ليعاملوك كمواطن...

ذكرت مصادر جيدة الإطلاع أن المجلس الوطني لحقوق الانسان مارس ظغوطات على حكومة بنكيران من أجل الموافقة على توظيفات مباشرة ستهم عددا من المواطنين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية، وأضافت ذات المصادر أن وزارة الداخلية طالبت من بعض عمالات الأقاليم الجنوبية عبر مراسلات إدارية رسمية إيفادها بالسيرة الذاتية لبعض الأشخاص من أجل توظيفهم مباشرة، مشيرة إلى أن الأمر له علاقة بالمجلس الوطني لحقوق الانسان. هذا بالإضافة إلى المطالبة بمنح بعض الأشخاص بطاقات الإنعاش الوطني.

وتأتي هاته القضية في ظل تمسك السيد عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة عبر تصريحات متتالية بامتناع حكومته عن التأشير للتوظيفات المباشرة، الشيء الذي سيضع لا محالة حكومة الإسلاميين على المحك، خصوصا وقد سبق أن تم تداول خبر توظيف عدد من المواطنين المنحدرين من الأقاليم الصحراوية من طرف عدد من المنابر الإعلامية أكد صحته السيد بنكيران فيما بعد، و من المنتظر أن يثير هذا الخبر غضب آلاف المعطلين

أنباء عن توظيفات مباشرة لمعطلين صحراويين

ذكرت مصادر مقربة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذا الأخير عازم على القيام بتوظيفات مباشرة ستهم بعض المعطلين المنحدرين من الأقاليم الصحراوية. وأضاف المصدر أن بعض العمالات الجنوبية قامت بمد وزارة الداخلية بمجموعة من السير الذاتية خاصة بالمعطلين الذين سيطالهم التوظيف.

ورغم الرفض القاطع للحكومة لمبدأ التوظيف المباشر، إلا أن ضغوطات كبيرة مورست من أجل تمرير هذه الدفعة نظرا للطابع السياسي الذي تتخذه في ظل الظرفية الحالية.